

نيسكون الى كوسيجن

٤ يناير ١٩٧٠

عزيزى رئيس مجلس الوزراء:

إن رسالتكم المؤرخة فى ٣١ ديسمبر قد درست بعناية. وإن الولايات المتحدة لترى من جانبها أن تواصل جهودها لتعزيز قيام سلم مستقر بين الأطراف طبقا لقرار مجلس الأمن الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧. وتشجيع الالتزام الدقيق لكل من يهمهم الأمر - وليس لجانب واحد فقط - لقرارات وقف إطلاق النار التى أصدرتها الأمم المتحدة. وفى وسعى أنؤكد لك ياسيادة رئيس الوزراء أن هذه هى السياسة الثابتة للولايات المتحدة.

إننا لا نقبل وجهات النظر التى أعربت عنها الحكومة السوفيتية فى تفسير الموقف الحالى فى الشرق الأوسط.

إننا نستخدم نفوذنا لدى الجانبين للحث على المراعاة التامة لوقف إطلاق النار. ومن ثم فإن أى تلميح الى أن الولايات المتحدة كانت طرفا فى نقض وقف إطلاق النار إنما هو لا أساس له.

وبالإضافة الى ذلك فإن محاولتكم إلقاء المسئولية على جانب واحد لا تؤيدها الحقائق، فقد حدث نقض متكرر لقرارات وقف إطلاق النار من الجانبين، وإن الامتثال الكامل لهذه القرارات على جميع الجهات، بما فى ذلك منع هجمات الفدائيين على اسرائيل، سيساعد على إقرار جو أكثر ملائمة للتقدم صوب التسوية.

وكما أشرت من قبل فإن الولايات المتحدة ناقشت هذه المسألة - قبل تلقى خطابكم مباشرة - مع اسرائيل والجمهورية العربية المتحدة على السواء وحثت الجانبين على الالتزام بشدة بقرارات الأمم المتحدة الخاصة بوقف إطلاق النار. ونحن ننوى الاستمرار فى هذه المناقشات من أجل التبكير بإعادة وقف إطلاق النار بين اسرائيل والدول العربية.

ونسترجع فى هذا الشأن أن الجمهورية العربية المتحدة أعلنت فى أوائل ١٩٦٩ - وبدأت - سياسة عدم مراعاة وقف إطلاق النار. وأن صدور دليل مبكر من جانب الجمهورية العربية المتحدة على أنها سوف تلتزم بقرارات وقف إطلاق النار إذا فعلت اسرائيل مثل ذلك من شأنه أن يسهم فى خفض التوتر والعنف ويسهل التوصل الى حل سياسى.

ونحن مستعدون لمواصلة جهودنا فى هذا الاتجاه مع أى جهود سوفيتية لهذه الغاية. ولقد لاحظنا الإشارة التى تضمنتها رسالتكم بأن "الاتحاد السوفيتى سيضطر الى العمل على أن يكون تحت تصرف الدول العربية الوسائل...". وأن الولايات المتحدة كانت تعارض دائما الخطوات التى كان يمكن أن تؤدى الى جر الدول الكبرى بشكل أكثر عمقا فى صراع الشرق الأوسط؛ فإن هذا لا يمكن إلا أن يزيد المسائل تعقيدا.

ولهذا السبب فإن الولايات المتحدة:

١- ترى العودة السريعة لوقف إطلاق النار.

٢- التفاهم على الحد من شحنات الأسلحة الى المنطقة.

ولقد أثّرت المشاكل الخاصة بالحد من الأسلحة مباشرة مع مستر جروميكو في يوليو من العام الماضي، وأعيد توكيد استعدادنا لمناقشة هذا الموضوع الهام في خطابي أمام الجمعية العامة في الخريف الماضي، ومن ثم أثّير مرة أخرى مع مستر جروميكو - من جانب وزير الخارجية روجرز - كما أعيد توكيد تفضيلنا القوي للحد من الأسلحة في ٢٥ يناير الماضي. ولقد رفض الاتحاد السوفيتي مقترحاتنا لمناقشة هذه المسألة.

إن الولايات المتحدة - وهي تفضل ضبط النفس كما أوضحت يوم ٢٥ يناير - لترقب بعناية التوازن النسبي في الشرق الأوسط، ولن تتردد في تقديم الأسلحة الى الدول الصديقة متى دعت الحاجة.

وفيما يتعلق بمسألة التسوية السلمية الأوسع نطاقا، فإن الولايات المتحدة مستمرة في الالتزام بالمساعدة على تحقيق اتفاق سلام بين أطراف النزاع، كما دعا اليه قرار الأمم المتحدة الصادر في نوفمبر سنة ١٩٦٧.

ولقد لاحظنا النقطة التي ذكرتموها من أنه إذا حلت مسألة الانسحاب، فلن تكون ثمة عواقب خطيرة أمام الاتفاق على المسائل الأخرى. وكما تعلمون، فلا يمكن الانسحاب ما لم يتحقق اتفاق كامل بين الأطراف على جميع عناصر تسوية السلام.

وفي هذا الشأن ، فإن مقترحات ٢٨ أكتوبر و١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٩، تتفق مع المصالح المشروعة للجانبين بالنسبة لجميع المسائل الرئيسية؛ بما في ذلك الانسحاب. وإننا نعتقد أن هذه المقترحات تشكل "خطوط إرشاد" معقولة، تهيئ بدورها للسفير يارنج وسائل البدء في عملية التفاوض التي لا غنى عنها من الأطراف تحت رعايته.

وإن من دواعي الأسف أن عدم الاستجابة السوفيتية لهذه المقترحات تعرقل هذه العملية، وإننا نطلب ردا سوفيتيا أكثر إيجابية، إذا أريد تحقيق تقدم صوب التسوية.

وإننا نلحظ رغبتكم في العمل معنا لتحقيق السلام بالمنطقة. ولسنا نعتقد أن السلام يمكن أن يأتي إذا سعى كل جانب لتحقيق ميزة فردية من جانبه وحده.

ونحن نرغب في مواصلة جهودنا لتحقيق سلم دائم في الشرق الأوسط بروح من حسن النية.

ونحن بسبيل تقديم نسخ من هذا البلاغ الى رئيس الوزراء ويلسون والرئيس بومبيدو.

ريتشارد نيكسون

١٩٧٠/١/٤